



التمويل بالمضاربة

- (١) مفهوم المضاربة.
- (٢) أنواع المضاربة.
- (٣) دليل مشروعية المضاربة.
- (٤) شروط صحة المضاربة.

أولاً: شروط رأس المال.

ثانياً: شروط توزيع الأرباح.

ثالثاً: شروط عملية التنفيذ.

■ نموذج عقد مضاربة

obeikandi.com



التمويل بالمضاربة

١- مفهوم المضاربة:

المضاربة عقد بين طرفين يدفع أحدهما للآخر نقودًا ليتجر بها مقابل جزء معلوم مشاع في ربحها، فالمضاربة يكون فيها المال من جانب طرف ويسمى «رب المال» (وفي هذه الحالة رب المال هو البنك)، والعمل من جانب طرف آخر «المضارب» (وفي هذه الحالة المضارب هو العميل)، ويكون الربح بين الطرفين حسبما يتفقان عليه من الربع أو النصف للطرف الأول، والباقي للطرف الآخر أو نحو ذلك. ويشارك المضارب في الربح فقط ولا يشارك في الخسارة فيكفيه خسارة جهده وعمله، بشرط ألا يكون قد قصر أو خالف ما اشترطه عليه رب المال وإذا ثبت العكس فإنه يضمن الخسارة حينئذ أي يكون ملزمًا بردها.

٢- أنواع المضاربة:

المطلقة: وهى المضاربة التي لا تقيد بزمان ولا مكان ولا عمل، ولا ما يتجر فيه المضارب، ولا من يتعامل معه فهي نوع ينفذ دون أي قيد من القيود. والمقيدة: هي التي قيدت بشيء من تلك القيود ونحوها، وتقيد المضاربة بالشرط صحيح - وإذا خالف المضارب ما قيد به كان ضامنًا.

والمضاربة تسمية أهل العراق وهى مأخوذة من الضرب في الأرض، بمعنى السعي على الرزق، أما عند أهل الحجاز فتسمى قراضا - والقراض من القرض

– أي القطع، يقال يقرضه قرضاً فكأن رب المال اقتطع من ماله قطعه وسلمها للعامل، واقتطع له العامل (المضارب) قطعة من ربحها^(١).

٣- دليل مشروعية المضاربة:

١- بعث الرسول ﷺ والناس يتعاملون بالمضاربة، فلم ينكر عليهم وهذا إقرار لهم على ذلك، والتقرير هو أحد وجوه السنة، وقد نقلت كتب السيرة أن النبي ﷺ قد ضارب بهال السيدة خديجة - رضي الله عنها - قبل أن يتزوجها بشهرين وسنه وكان عمره ﷺ خمسا وعشرين سنة وكان ذلك إلى الشام وبصري وأنفذت السيدة خديجة معه عبداً ميسره وهو قبل النبوة^(٢).

٢- وروى عن صهيب رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «ثلاث فيهن البركة، البيع إلى أجل، والمضاربة، وخلط البر بالشعير للبيت لا للبيع»^(٣).

٣- وقد روى عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم «أنهم دفعوا مال اليتيم مضاربة ومنهم عمر وعثمان وعلي وابن مسعود وعائشة رضي الله عنهم ولم ينكر أحد من أقرانهم عليهم ذلك»^(٤).

(١) إبراهيم فاضل يوسف، عقد المضاربة - بحث مقارنة في الشريعة والقانون - رسالة ماجستير منشورة، من مطبوعات ديوان الأوقاف بالعراق (بغداد، ١٩٧٣) (ص ٢٨، ٢٩).

(٢) ابن سعد، الطبقات الكبرى، بيروت: دار بيروت للطباعة، ١٩٦٠م (١/١٢٩).

(٣) ابن ماجه القزويني، سنن ابن ماجه، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي ١٩٥٣م، (ص ٣٣٩).

(٤) نقلاً عن: إبراهيم فاضل يوسف، مرجع سبق ذكره، (ص ٣٦).

وعلى ذلك فإن المضاربة جائزة شرعاً وكانت توجد بالجاهلية فأقرها الإسلام، فقد أقرها الرسول ﷺ وعمل بها الصحابة في حياته ﷺ ثم التابعون من بعدهم، وقد وردت أحكامها مع بعض الاجتهاد في غالبية كتب الفقه القديمة والمعاصرة.

٤- شروط صحة المضاربة:

يجب أن تتوافر في عقد المضاربة بعض الشروط الهامة، وقد حرص الباحث على عرضها في شكل مصنف بحيث يسهل تفهمها أو الرجوع إليها، فتم تقسيمها إلى ثلاثة مجموعات بعضها يتعلق برأس المال وبعضها يتعلق بالربح والباقي يختص ببعض الشروط التنفيذية، وفيما يلي أهم هذه الشروط.

أولاً: شروط رأس مال المضاربة:

١- أن يكون رأس المال من النقود، وإن أجاز بعض الفقهاء، إمكان دفع رأس مال المضاربة من غير النقود، مثل البضاعة والآلات وغيرها من أشكال رأس المال العيني^(١).

٢- أن لا يكون رأس المال ديناً في ذمة المضارب والمقصود هو ألا يكون ذلك عند ابتداء المضاربة بأن يكون شخص مدينًا لآخر بمبلغ من النقود فيقول له الدائن ضارب بمالي عليك من دين.

٣- أن يكون رأس المال معلوماً. فلا يصح على مجهول القدر، والمقصود من ذلك تحديد المال المضارب به، باعتبار أن هذا المال المدفوع سوف تجرى إعادته

(١) ابن قدامة، المعني، مرجع سبق ذكره، (١٢ / ٥).

عند تصفية المضاربة، فإذا لم يكن معلومًا فإن ذلك يفضى إلى المنازعة، والمعلومية تكون في القدر والجنس والصفة^(١).

٤- أن يكون رأس المال مسلمًا للعامل، فلا تصح المضاربة بالمال مع بقاء يد المالك عليه، والمراد بالتسليم أما الدفع بالمناولة أو تمكين المضارب من أخذه^(٢)، أي التخليه بين المضارب وبين المال ليسهل عليه التصرف فيه.

٥- أن يكون رأس المال مما يستخدمه أهل بلد معين من العين المسكوك أو غير المسكوك^(٣)، والمقصود بهذا الشرط أن العبرة في كون الشيء رأس مال هو استخدام أهل البلد له واعتيادهم التعامل به وبالطبع أن يكون معترفًا به من ولى الأمر.

ثانيًا: شروط تتعلق بتوزيع الربح:

أن تكون حصة العامل في الربح جزءًا معلومًا شائعًا ويشترط الفقهاء النص على حصة العامل في الربح، ولم يشترطوا النص على حصة صاحب رأس المال، وإذا تضمن الاتفاق بين المضارب ورب المال اشتراط تحديد ربح أحدهما بمبلغ ثابت كخمسة أو عشرة أو بحصة معلومة شائعة بالإضافة إلى مبلغ ثابت يفسد العقد حسب رأى جمهور الفقهاء، ويؤكد جمهور الفقهاء على ضرورة أن يكون الربح بينهما (المضارب ورب المال) معلومًا بالنسبة كالنصف والثلث والربع

(١) سيد سابق، فقه السنة، مرجع سبق ذكره، (٣/ ٢١٢).

(٢) سامي حمود، مرجع سبق ذكره، (ص ٤٠٠).

(٣) على عبد القادر، فقه المضاربة، من مطبوعات الشركة الإسلامية للاستثمار، ١٩٨١م، (ص ١٥).

مثلاً، وأن كان البعض لا يشترط في المعلوماتية البيان باللفظ الصريح بل يكتفي بالقرينة الدالة عليها^(١).

ثالثاً: شروط عملية التنفيذ:

١- هل تكون سلطة المضارب مقيدة أو مطلقة ؟

المضارب وكيل عن رب المال إذا تصرف في مال المضاربة، وعمله هو التجارة في رأس المال وعلى ذلك يكون له من التصرفات في رأس المال ما يمكنه من إدارة العمل وتشغيل المضاربة وفقاً لطبيعة العرف السائد في مجال النشاط، فيجب أن يمنح المضارب الحرية المعتادة في تصرفاته بما يناسب طبيعة النشاط، وإن كان لصاحب المال أن يشترط بعض الشروط أو يضع بعض القيود التي يرى من جانبه أنها ضمان وحفظ لماله فلا يجب أن تغل هذه الشروط أو القيود على يد المضارب عن تحريك المال وتقليبه بالمرونة والحرية الكافية لتحقيق النماء المطلوب.

٢- من يتحمل نفقة المضارب ؟

تحتاج المضاربة إلى عامل (مضارب) يكرس جهوده ووقته من أجل تنمية رأس مالها والحصول على ربح أكثر للمتعاقدين، وبالتالي يتخلى عن أعماله الأخرى التي قد تكون مصدر رزقه ورزق عائلته، فمن الذي يتحمل عبء هذه النفقات ؟

(١) للتوسع: الغريب ناصر، التمويل بالمشاركة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة جامعة المنصورة، (ص ٥٩).

إن نفقة المضاربة مصروفة إلى الربح لا إلى رأس المال وتؤخذ من الربح أولاً وما بقى من الربح يقسم بين رب المال والمضارب على ما اشترطاً^(١)، وفي ظل المعاملات الحالية، يراعى أن تكون النفقة مما اعتاد عليه الناس في مثل هذه الأعمال وألا تكون فيها مغالاة أو استغلال بمعنى أن تتناسب مع طبيعة العمل ورأس المال والربح وأن تكون مشروطة عند التعاقد، فإذا لم تشرط عند التعاقد فإن العبرة فيها بما يجري عليه العرف.

٣- أجل المضاربة:

أصبح اشتراط توقيت المضاربة هاماً في المعاملات الحالية لمجرد كونها علاقة تعاقدية بين رب المال والمضارب، فيجب أن يعلم كل منهما الوقت الذي تنتهي فيه هذه العلاقة، لكنه يراعى أن يكون الأجل معقولاً، والمعقولة تأتي من تناسب الأجل مع طبيعة التجارة والبضاعة التي يتجر فيها والسوق التي يتعامل فيها فقد يكون الأجل عاماً أو أقل من ذلك أو أكثر، المهم في هذا الأجل أن يتيح للمضارب فرصة تقليب المال وتحريكه في دورة تجارية كاملة.

٤- الضمان في المضاربة:

يجوز لصاحب المال أن يشترط على المضارب من الشروط ما يحفظ له ماله، فقد اشترط بعض الصحابة على المضارب ألا ينزل بماله: بطن واد، وأن لا يركب به بحرًا، وأن لا يضعه في كل ذات كبد رطبه (الحيوانات الحية كالأسماك).

(١) أحمد تمام، المحافظة على رأس المال في الفكر الإسلامي (رسالة ماجستير غير منشورة) كلية التجارة جامعة الأزهر، عام ١٩٧٥م، (ص ١٣٥).

والمضارب أمين لأنه قبض المال بإذن مالكه فأصبح مثل سائر الأمناء، فلا ضمان عليه إلا بالتعدي لتقصيره^(١)، والتقصير يقاس بترك الأفعال التي كان يجب أن يفعلها المثل في نفس السوق وفي نفس البضاعة.. ونعني تركه لأفعال معينة واجبة هو تقصير بواجبات المضارب، أي إخلال بشروط التعاقد في المضاربة ومن ثم فإنه عندئذ يضمن ما قد يترتب على ذلك من خسارة^(٢).

وعلى ذلك يمكن القول أنه لا ضمان على المضارب من حيث المبدأ إذا ما قام بما يجب أن يقوم به أمثاله وفقا للشروط المتفق عليها في العقد، أما إذا أخل بهذه الواجبات ولم يلتزم بتلك الشروط فهو ضامن لما يمكن أن يحدث.

٥- عقد المضاربة مع غير المسلم:

لا يشترط في رب المال أن يكون مسلماً، بل جاز للمضارب المسلم أن يأخذ المال من مضاربة من غير المسلم، لأن المضاربة نوع من أنواع التجارة والمعاملة وهي توكيل من قبل المال للعامل بالتصرف في المال، وتوكيل المسلم من غير المسلم جائز^(٣).

لكن الفقهاء كرهوا أن يدفع رب المال المسلم ماله مضاربة إلى مضارب غير المسلم إذا انفرد وحده بالتصرف، لأن المباشر للتصرف هنا هو المضارب، وإذا كان غير مسلم فلا يتحرز عن البيع والشراء بالمحرم، ولا يهتدي إلى الأسباب المفسدة للعقد لما يعتقده من صحة ذلك..

٦- المضاربة في رأس مالين أو أكثر (المضاربة المشتركة):

(١) أحمد عيسى عاشور، الفقه الميسر، مرجع سبق ذكره، (ص ٢٣٨).

(٢) مصطفى الهمشري، مرجع سبق ذكره، (ص ٨٩).

(٣) ابن قدامة، مرجع سبق ذكره، (٥ / ٢).

إذا دخل المضارب في عقد مع رب المال، ثم عرض عليه شخص آخر مالا ليضارب له به، فهل يجوز له أن يضارب للثاني بعد عقد المضاربة مع الأول؟
أن للفقهاء اتجاهين في مضاربة العامل لأكثر من رب مال واحد^(١).
الاتجاه الأول:

أجازوه بشرط موافقة رب المال، وعند عدم الموافقة اشترطوا لجوازه عدم وقوع ضرر على المضاربة الأولى من جراء عمل المضارب في المضاربة الثانية.
الاتجاه الثاني:

أجازوه مطلقا دون اشتراط موافقة رب المال ودون اشتراط عدم الإصابة بالضرر لمال المضاربة الأولى.

٧- في حالة خلط مال المضاربة بمال المضارب:

يجوز للمضارب أن يخلط مال المضاربة بماله بإذن من رب المال أو بتفويض منه بخصوص أمر المضاربة ككل، ويكون عندئذ شريكاً في المضاربة بما وضعه فيها من مال، ومضارباً لرب المال في رأس مال المضاربة.

٨- في حالة عمل رب المال مع المضارب:

مثل الحالة التي يشترك فيها اثنان معا بمال أحدهما على أن يقوموا بالعمل سوياً ويكون الربع بينهما بنسبة معينة، وقد اختلفت آراء الفقهاء في الحكم ففرقت بين حالتين:

في حالة عدم الاشتراط: بأن يعمل رب المال مع المضارب من غير شرط فقد أجازها الأحناف والشافعية والحنابلة لأن عمل رب المال مع المضارب هنا من

(١) الغريب ناصر، التمويل بالمشاركة، مرجع سبق ذكره، (ص ٦٢).

قيل الاستعانة والاستعانة لا توجب خروج المال عن يد المضارب إلا أن المالكية كرهوا عمل رب المال مع المضارب لو بدون شرط^(١).

في حالة اشتراط رب المال العمل: أجمع الفقهاء على فساد المضاربة إذا اشترط رب المال أن يعمل مع المضارب، لأن ذلك يعنى عدم التخلية بين المضارب وبين المال التي هي شرط لصحة عقد المضاربة وإذا انعدمت التخلية، فقد العقد شرطاً من شروط صحته فتفسد المضاربة.

٩- التصرف في المضاربة الفاسدة:

إذا فسدت المضاربة، وكان المضارب قد قام بالعمل فما الذي يستحقه حينئذ:

أ- إذا كان الشرط الفاسد لا يؤدي إلى جهالة الربح، فإن الشرط الفاسد يبطل وتصح المضاربة.

ب- إذا فسدت المضاربة انقطعت الشركة، كان الربح لرب المال (لأنه نهاء ملكه) وكان للمضارب (العامل) أجر المثل - لأن المضاربة الصحيحة تنعقد شركة، أما المضاربة الفاسدة فتعقد بالإجارة الصحيحة في استحقاق الأجر عند إيفاء العمل وإتمامه.

ج- في المضاربة الفاسدة لا ضمان على المضارب (العامل)، فيما يتلف بغير تعديه لأن ما لم يكن مضموناً في صحيحة لم يضمن في فساد.

(١) ابن قدامه، مرجع سبق ذكره، (٥/ ٣٦ - ٣٧).

نموذج عقد مضاربة

عقد مضاربة

بِعَوْنِ اللَّهِ وَتَوْفِيقِهِ

إنه في يوم / / ١٤ هـ الموافق / / ٢ م

قد تحرر هذا العقد بين كل من :-

أولاً : البنك الإسلامي ش . م . م . ومقره :

مركزه الرئيسي : شارع

وبمثله في هذا العقد السيد الأستاذ /

مدير فرع :

ومقره :

طرف أول (رب المال)

ثانياً :

ومقرها :

طرف ثان (مضارب)

تمهيد

تقدم الطرف الثاني للطرف الأول بتاريخ / / ٢ م طالباً تمويل عملية :

بأسلوب المضاربة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء ، وقد أوضحت البيانات والمستندات التي قدمها الطرف الثاني أن هذه العملية تدخل في نطاق الأغراض المصرح له بمزاومتها وأن لديه الخبرة العلمية والفنية والعملية والامكانيات البشرية اللازمة لتنفيذ هذه العملية ، كما أوضحت الدراسة الاقتصادية التي قدمها الطرف الثاني والدراسات التي أجريت بواسطة طرفي العقد الجدوى الاقتصادية للعملية وإنها لا تخالف أحكام الشريعة الإسلامية .

ونظراً لأن الطرف الأول يرغب في استثمار وتنمية المبالغ المودعة لديه وأن الطرف الثاني قد وافق على الشروط التي وضعها الطرف الأول لتنفيذ العملية المشار إليها عاليه بأسلوب المضاربة الإسلامية فقد اتفق الطرفان بكامل اهليتهما للتصرف والتعاقد على مايلي :-

١ - يعتبر التمهيد السابق وطلب المضاربة والدراسة الاقتصادية المقدمة من الطرف الثاني والدراسة التي تمت بواسطة طرفي التعاقد وشروط تنفيذ المضاربة الموقعه من الطرفين جزء لا يتجزأ من هذا العقد .

٢ - مدة هذا العقد تبدأ من / / ٢ م وتنتهى / / ٢ م .

٣ - يقوم الطرف الأول بتمويل الطرف الثاني بمبلغ وقدر (فقط لا غير) وهو يمثل القيمة الكاملة لرأس المال المطلوب لتنفيذ العملية موضوع هذا العقد ، ويلتزم الطرف الأول بإيداع هذا المبلغ فى حساب المضاربة رقم المفتوح لديه وفقاً للجدولة المتفق عليها ، ويحق للطرف الثانى التعامل على هذا الحساب بالسحب والإيداع فى الأوجه المتعلقة بموضوع هذا العقد دون الرجوع الى الطرف الأول .

٤ - يتعهد الطرف الثانى بإيداع الاموال المحصلة والناجمة عن تنفيذ الأعمال المنصوص عليها فى هذه المضاربة فى حساب المضاربة المفتوح لدى الطرف الأول أولاً بأول مع تقديم الكمبيالات أو الشيكات للمصرف لتحويلها وإيداع قيمتها فى حساب المضاربة وذلك فى حالة السداد الآجل ، كما يكون للطرف الأول الحق فى استلام المبالغ التى تستحق عن الأعمال موضوع التعاقد من الجهات الملزمة بها لإيداعها فى حساب المضاربة ، ومن أجل ذلك يلتزم الطرف الثانى بتقديم موافقة كتابية من الجهات التى تستحق فيها مبالغ بتحويل قيمتها الى المصرف مباشرة ، ويفوض الطرف الأول فى الاتصال المباشر بهذه الجهات ومطالبتها بما هو مستحق قبلها سواء ودياً أو قضائياً .

٥ - الطرف الثانى (المضارب) وكيل عن المصرف (رب المال) فى إدارة رأس المال المضارب به والمسلم له باعتباره وديعة ، وعليه أن يبذل قصارى جهده لتنفيذ عملية المضاربة وفقاً للدراسة الاقتصادية للعملية ، ملتزماً بالأسس والقواعد والشروط التى تم الاتفاق عليها وما يقتضيه الواجب والعرف المعمول به فى مثل هذا النشاط ولا يجوز للطرف الثانى توكيل الغير نيابة عنه فى إدارة رأس المال المضارب به الا بموافقة الطرف الأول على ذلك كتابة .

- ٦ - لا يجوز للطرف الثانى ابرام عقد مضاربة مع شخص آخر من الغير أثناء فترة سريان هذا العقد الا بعد مراعاة الشروط الآتية :-
موافقة الطرف الأول على ذلك وبالشروط التى يحددها .
عدم وقوع ضرر على رأس المال المضارب به .
التزام المضارب باداء نفس الجهد الواجب فى ظل مضاربة واحدة .
- ٧ - تعتبر أجور الخدمات المصرفية التى يقدمها الطرف الأول واللازمة لتنفيذ عملية المضاربة من المصاريف الفعلية التى تخصم من الربح قبل توزيعه ، ويلتزم الطرف الثانى بأن تتم كافة العمليات المصرفية المرتبطة بهذا العقد لدى المصرف الإسلامى الدولى للاستثمار والتنمية فرع
- ٨ - اتفق الطرفان على أن يكون توزيع صافى الربح الناتج عن عملية المضاربة موضوع هذا العقد على النحو الآتى :-
.... % للمصرف (الطرف الأول) مقابل قيامه بالتمويل .
.... % للمضارب (الطرف الثانى) مقابل قيامه بالأعمال اللازمة لتنفيذ وإدارة المضاربة .
- ٩ - فى حالة حدوث خسارة للعملية محل المضاربة - لا قدر الله - يتحمل الطرف الأول قيمة هذه الخسارة ،الا اذا ثبت ان الطرف الثانى قصر أو أهمل أو اساء الاستعمال أو خالف الشروط المتفق عليها ، ففى هذه الحالة يتحمل الطرف الثانى وحده عبء هذه الخسارة أياً كان قدرها .
- ١٠ - اتفق الطرفان على أن يقدم الطرف الثانى للطرف الأول الضمانات الآتى ببيانها ضماناً لحسن تنفيذ عملية المضاربة وفقاً لبنود وشروط التعاقد .
-
-
- ١١ - يتعهد الطرف الثانى بموافاة المصرف بأية ضمانات اضافية فور طلبها (فى حالة ما يرى المصرف أن الضمانات المقدمه اليه لتغطية الخسائر الناتجة عن مخالفة شروط هذا التعاقد غير كافية) وذلك فى غضون أسبوعين من تاريخ طلبها بخطاب موصى عليه .

١٢- يقر الطرف الثانى بمسئوليته الكاملة منفرداً عن مطابقة الأعمال أو السلع أو خامات التى يتم تنفيذها أو التعامل فيها تنفيذاً لهذا العقد للمواصفات القياسية المحددة بواسطة الجهات الحكومية المسؤولة أو الى ما جرى عليه العرف السائد فى مثل هذه العمليات ، كما يكون ملتزماً بأية خسائر أو تلفيات أو اهلاكات كلية أو جزئية تنجم عن اهماله أو تقصيره فى اتباع الاساليب العلمية أو الاساليب المتعارف عليها حرفياً أو مهنيّاً فى الحفاظ على الاعمال أو الخامات أو السلع مرتبطة بالعملية موضوع هذا التعاقد ، كما يكون مسؤولاً عن أى مخالفات قانونية (مدنية أو جنائية) تتم بمعرفته وتكون متعلقة بعملية المضاربة .

١٣- يلتزم الطرف الثانى فى تنفيذ الاعمال الخاصة بهذه المضاربة باحكام الشريعة الاسلامية وقوانين حكومة جمهورية مصر العربية وقراراتها السائدة وقت تنفيذ الاعمال ويكون مسؤولاً منفرداً عن أية مخالفات لها .

١٤- يقوم الطرف الثانى بالتأمين على جميع الاعمال والخامات والسلع التى يتم التعامل فيها بمقتضى هذا العقد لدى احدى شركات التأمين تأميناً شاملاً ضد جميع الاخطار لصالح الطرف الأول ويسرى هذا التأمين طوال مدة سريان هذا العقد وحتى الانتهاء من جميع أعمال المضاربة ، ويلتزم بموافاة الطرف الأول بأصول وثائق التأمين المبرمه فى هذا الشأن ، فإذا لم يقم الطرف الثانى بالتأمين أو لم يقم بتجديده اذا استلزم الأمر ، جاز للطرف الأول القيام بذلك بمعرفته على أن تخصص كافة الرسوم والمصاريف اللازمة على حساب المضاربة ، وذلك دون الاخلال بحق الطرف الأول فى فسخ هذا العقد بعدم تنفيذ هذا الشرط .

١٥- فى حالة التعامل بالأجل فى الأعمال أو البضائع محل هذا العقد يجب على الطرف الثانى اخطار الطرف الأول باسماء المتعاملين أو المشتريين وعناوينهم ونتائج استعلاماته عنهم للحصول على موافقته على التعامل معهم ، وفى حالة تقديم الاعمال أو اتمام البيع بالأجل على خلاف ذلك فيكون على مسئوليته الشخصية ويكون ضامناً متضامناً لسداد كافة الدفعات أو اقساط السداد فى مواعيدها، أما فى حالة موافقة المصرف على السداد الآجل فتكون المسئولية مشتركة بين طرفى العقد .

١٦- يلتزم الطرف الثانى ببذل أقصى جهده لتنفيذ الاعمال أو بيع البضائع المحددة فى هذا العقد بما لا يقل عن الأسعار المبنية بالدراسات الخاصة بالعملية ، وللطرف الأول اذا ما تبين له أن الطرف الثانى قد تقاضى مقابلاً للأعمال أو البضائع محل هذا التعاقد تقل عن الانماط السائدة فى السوق وقت اجراء هذه الاعمال أو بيع تلك البضائع دون مبرر مقبول أن يتقاضى من الطرف الثانى تعويضاً يعادل الفرق ما بين المقبوض فعلاً والأسعار السائدة .

١٧- يقوم الطرف الثانى بإمسك الدفاتر القانونية بالاضافة الى الدفاتر التى يقرها المصرف لعملية المضاربة موضوع هذا العقد ، ويتعهد بتمكين مندوبى الطرف الأول من الاطلاع عليها واجراء المراجعة المستندية والمحاسبية وجرد مخازنه فى أى وقت دون أدنى اعتراض.

١٨- يلتزم الطرف الثانى بتقديم التقارير الموضحة أدناه عن عملية المضاربة موضوع هذا العقد طبقاً للدورية المحددة أمام كل منها بعد اعتمادها والاقرار بصحتها.

نوع التقرير	الدورية
(١)	
(٢)	
(٣)	

وفى حالة تأخير المضارب فى تقديم أى من التقارير الموضحة عاليه عن مواعده يكون من حق الطرف الأول تخفيض حصته فى الارباح بنسبة مدة التأخير منسوبة الى مدة المضاربة .

١٩- فى حالة تأخر الطرف الثانى فى اتمام عملية المضاربة تخفض حصته فى الارباح بنسبة : (مدة التأخير منسوبة الى مدة المضاربة) / (نسبة حجم الاعمال المنجزه الى ما كان يجب انجازه) / كمية البضاعة المباعة الى الكمية المقدر بيعها (الا اذا كان التأخير بسبب عوامل خارجة عن ارادة الطرف الثانى واحاط الطرف الأول بها علماً فى حينها وأقرها .

٢٠- فى حالة اتمام المضاربة قبل الموعد المتفق عليه يتم زيادة حصة الطرف الثانى

٢١- فى حالة اخلال الطرف الثانى بأى شرط من شروط هذا العقد ، يحق للطرف الأول الاحتفاظ بأية اوراق أو مستندات أو ايداعات تخص الطرف الثانى وحبسها عنه حتى يتم اقتضاء كافة حقوقه من الطرف الثانى .

٢٢- ينتهى عقد المضارب دون حاجة الى تنبيه أو انذار من الطرف الأول للطرف الثانى أو أى اجراء آخر فى الحالات الآتية :-

- (١) اذا صدر حكم نهائى بفسخ عقد المضاربة .
 - (٢) افلاس الطرف الثانى ، أو اعساره بصورة لا تمكنه من اتمام عملية المضاربة أو الحجز على أمواله ، أو وضعه تحت الحراسة لأى سبب من الاسباب .
 - (٣) انتهاء مدة العقد دون موافقة الطرف الأول على مدة أو تجديده .
 - (٤) إذا أخل الطرف الثانى بالالتزامات المفروضة عليه طبقاً لبنود هذا العقد .
- وإذا أنهى عقد المضاربة لأى سبب من الاسباب السابقة (لا قدر الله) يصبح رأس مال المضاربة ديناً على الطرف الثانى ، وتؤول جميع البضائع والأصول ومستحقات العمليات موضوع هذا العقد الى الطرف الأول مع احتفاظ الطرف بحقه فى التعويض عن أية خسائر تنتج عن ذلك .

٢٣- يتم تجديد هذا العقد أو تغيير قيمة التمويل المتفق عليها بناء على طلب مكتوب من أحد الطرفين يقدم للطرف الآخر قبل موعد التغيير أو التجديد بثلاثة أشهر على الأقل ويعتبر عدم الرد على هذا الطلب بالرفض أو القبول قبل شهر على الأقل من الموعود المحدد فى الطلب بمثابة عدم قبول له .

٢٤- يقر كل من الطرفين بأنه ألتزم طوال مدة سريان هذا العقد موثقاً مختاراً له بالعنوان الموضح به ، وفى حالة تغييره عليه اخطار الطرف الآخر بذلك بخطاب موصى عليه بعلم الوصول .

٢٥- فى حالة وقوع أية خلافات بشأن هذا العقد أو تنفيذه أو تفسير أى من نصوصه يعرض النزاع على لجنة التحكيم ثلاثية يختار كل من الطرفين حكماً عنه، ويقوم الحكمان باختيار حكم ثالث فى مدة لا تزيد عن اسبوعين والا اختارت هيئة الرقابة الشرعية بالمصرف الحكم الثالث وتكون قرارات اللجنة نهائية وملزمة لكل الاطراف، ويجوز للطرف الثانى أن يطلب عرض الموضوع على هيئة الرقابة

الشرعية مباشرة ، فإن ارتضا الطرفان حكمها يصبح هذا الحكم نافذاً ونهائياً والا
عرض الأمر على لجنة التحكيم المشار إليها عليه .
٢٦- تحرر هذا العقد من نسختين يد كل طرف نسخة للعمل بموجبها عند اللزوم .

الطرف الثاني

الطرف الأول
